

بسم الله الرحمن الرحيم

كثرة الطلاق قبل الدخول دليل على سوء الاختيار!

ذكر الدكتور فواز الرطروط الناطق الإعلامي في وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية والذي أجرى قراءة على واقعات الطلاق والتوقعات المستقبلية للطلاق فإنه من المتوقع سنويًا وقوع ما معدله ١٣٥٤١ واقعة طلاق قبل الدخول والبالغة نسبته ٤٢% من مجموع الطلاق.

إن الزواج فعل من الأفعال الإنسانية التي يجب أن تنضبط بالأحكام الشرعية، وأول الأحكام المتعلقة بذلك هو حسن الاختيار لكلا الطرفين؛ فالرجل يجب أن يختار المرأة صاحبة الدين والخلق، وكذلك المرأة يجب أن تختار صاحب الدين والخلق، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«تُتَكَحَّ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ، لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَافْظُرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»**، فالعادات الفاسدة تجعل الناس يقدمون على اختيار المرأة الغنية أو الجميلة أو صاحبة الحسب والنسب أو المكانة المرموقة في المجتمع، ولكن الحكم الشرعي انصبَّ على اختيار صاحبة الدين، فالواجب اختيار صاحبة الدين، أما الصفات الأخرى فهي شروط أفضلية، فعن عبد الله بن سلام، عنه صلى الله عليه وسلم: **«خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسْرُكُ إِذَا أَبْصَرْتَ وَتَطْيَعُكَ إِذَا أَمَرْتَ وَتَحْفَظُ غَيْبَتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ»**.

وقوله صلى الله عليه وسلم: **«تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ»**.

والودود هي المتحبة لزوجها حسنة التبعل له، البعيدة عن النكد وعبوس الوجه وكثرة الشكوى، أما الودود فتعرف بمعرفة كثرة الإنجاب عن أمها وأخواتها وخالاتها، فهذه من الصفات التي تراعى عند اختيار الزوجة.

أما الاقتصار على المال أو الحسب أو النسب دون اعتبار للدين والخلق، فهو منهي عنه. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ، فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ، وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ، فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ، وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ، وَلَأَمَّةٌ خَرَمَاءُ سَوْدَاءُ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ»**.

هذا بالنسبة لاختيار الزوجة، وكذلك الحال بالنسبة لاختيار الزوج، فيجب أن يتوفر فيه الدين والخلق قال صلى الله عليه وسلم: **«إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخَلْقَهُ فَرُجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ»** رواه الترمذي وغيره.

أما الصفات الأخرى فهي شروط أفضلية كتوفر المال والجمال وغيرها؛ فقد عد النبي صلى الله عليه وسلم إضاعة الرجل ماله وعدم قدرته على الإنفاق على زوجته سببًا في العدول عن الزواج به، وكذلك اعتبر سوء الخلق من سوء العشرة وضرب المرأة سببًا للعدول عن الزواج وذلك في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أنها قالت: (لَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ - تعني للنبي صلى الله عليه وسلم - أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ حَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»**) رواه مسلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أُعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقًا».

وعند ابن ماجه أن سبب طلبها الخلع منه أنه كان دميماً (كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً، فقالت: والله لولا مخافة الله إذا دخل علي لبصقت في وجهه).

فهذه بعض الصفات التي يجب الاهتمام بها عند الإقدام على الزواج حتى يكون الخيار سليماً، بينما الباحثون والباحثات عن الزواج اليوم فإن آخر ما يبحثون عنه هو الدين والخلق، وإنما يبحثون عن المال والجمال والمكانة الرفيعة فقط. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى كثرة الطلاق.

كما أن الزواج ليس فعلاً فردياً يخص الفرد وحده ولكنه علاقة اجتماعية بين الرجل والمرأة وهذه العلاقة تحتاج إلى نظام ينظمها وينشأ عنها من علاقات أو يعالج ما ينشأ عنها من مشاكل، وتنظم الدولة ذلك من خلال القوانين التي تضعها مستندة إلى أحكام الشريعة، وقد ضبط الإسلام الأمر إذا حدث طلاق فتكون الحضانة للأم، ويكون الأب مسؤولاً عن النفقة، فإذا تزوجت الأم انتقلت الحضانة إلى الجدة لأب، ثم الجدة لأب ثم الخالة أو الأخت... وهكذا وإذا عجز الأب عن النفقة انتقلت النفقة إلى الجد لأب... حسب نظام النفقات في الإسلام، وتقوم الدولة على تنفيذ القانون، أما اليوم وقد تم تعطيل بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية أو أسيء تطبيقها، مما أوجد المشاكل التي تتحمل المطلقة تبعاتها وتثقل كاهلها وتضيع حقوقها وحقوق أطفالها بين تنكّر الزوج وأسرته وعدم قيامهم بواجب النفقة، وبين أسرتها التي ترفض استقبال أولادها معها، وبين المجتمع الذي ينظر لها بالدونية، بل يعتبرها بعض الذئاب البشرية صيداً سهلاً يقومون بمضايقتها عندما تضطر إلى العمل خاصة وأن المعونات الحكومية لا تكفي لنفقتها إلا أياماً معدودة. لذا ما أوجنا إلى تطبيق شرع ربنا للخروج من هذا الكم الهائل من المشاكل الاجتماعية التي حولت حياة قسم كبير من النساء إلى شقاء.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أختكم: نجاح السباتين - الأردن